التقرير المفصل حول مراقبة انتخابات نقابة المعلمين في بيروت

على عادتها منذ العام 2006، راقبت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات - لادي انتخابات "المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس الخاصة" التي جرت يوم الأحد 9 تموز 2017، حيث انتشر نحو ستّين من مراقبي الجمعية على مراكز الاقتراع السبعة في مختلف المحافظات اللبنانية، وواكبوا عملية الانتخاب منذ لحظة فتح صناديق الاقتراع عند الساعة الثامنة صباحاً وحتى انتهاء عمليات فرز الأصوات.

وبخلاف العادة، شهدت انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين هذا العام معركةً حاميةً بين لائحتين متنافستين، هما لائحة "التوافق النقابي" برئاسة الأستاذ رودولف عبود، ولائحة "نقابتي" برئاسة الأستاذ نعمة محفوض، فسيطرت أجواء من الشحن والتوتر، في حين درجت العادة على أن تجري الانتخابات في ظلّ أجواء هادئة وتوافقية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الجمعية راقبت العملية الانتخابية من منظور جندري، وهي المرّة الأولى التي تراقب فيها انتخاباتٍ نقابية من منظورٍ جندري. وقد لوحظ في هذا السياق أنّه، وعلى الرغم من أنّ 70 بالمئة من الهيئة الناخبة هي من الإناث، إلا أنّ عدد المرشحات كان قليلاً جدًا، ولم تفز بعضوية النقابة سوى مرشحة واحدة. وستصدر الجمعية في وقتٍ لاحقٍ تقريراً مفصّلاً من هذه الزاوية بالتحديد، مع كلّ الملاحظات والتوصيات.

في تنظيم وإدارة الانتخابات وآليّة الاقتراع

جرت انتخابات المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين في المدارس ا لخاصة على أساس النظام الأكثريّ، وهو النظام نفسه الذي كانت تجري الانتخابات بموجبه طيلة السنوات السابقة.

وفي حين تمّ افتتاح جميع الاقلام في جميع المراكز دون تأخير يذكر، سُجّل نقص في تجهيزات بعض الأقلام، وخصوصًا في بعلبك، ولا سيما لجهة أقلام الحبر، كما لوحظ عدم وجود لائحة بأسماء المرشحين وراء العازل ونقص في الاوراق البيضاء.

لم يسجل مراقبو الجمعية أيّ اقتراع خارج المعزل، ولكن تمّ وضع بعض المعازل بطريقة لا تضمن سرّية الاقتراع، وخصوصًا في صيدا.

في المقابل، لم تكن الأقلام مجهزة لاستقبال ذوي الإحتياجات الخاصة، حيث تواجدت بعض الأقلام في طوابق عليا مما يصعب وصول الأشخاص ذوي الإعاقات.

بالإضافة الى ذلك، فقد تمّ تسجيل حالات اقتراع بوثائق غير المنصوص عنها في القانون، ومنها حالة اقتراع بدفتر سوق في بعلبك، وحالة اقتراع على رقم بطاقة النقابة دون اظهارها في بيروت.

إلى ذلك، رصد مراقبو الجمعية فوضى في مختلف المراكز والأقلام نتج عنها تعليق الانتخابات لمدة خمس دقائق في مركز بعلبك عند الساعة 11:30 بسبب تدخل رئيسة المركز المعينة من قبل النقابة (لجنة انتخابات مركز بعلبك) في عملية الاقتراع والضغط على الناخبين.

في الجو العام المرافق لعملية الانتخاب

رغم الحماوة الانتخابية العالية، حافظت العملية الانتخابية على الهدوء بشكلٍ عام، حيث لم يتم تسجيل أي أشكالات أمنية أو أعمال عنف في محيط المراكز وأقلام الاقتراع، غير أنه تم تسجيل توتر بين المندوبين والمرشحين ورؤساء المراكز في كلّ من صيدا، زحلة، طرابلس وبعلبك.

وفي سياقٍ متّصل، لاحظ مراقبو الجمعية سوء تنظيم وإدارة من قبل وزارة العمل، حيث لم يقم ممثلوها باتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من المخالفات. . كما وقد تم رصد حالات من الضغط على الناخبين والناخبات في بيروت من قبل مسؤولي المدارس الداعمين للائحتين وذلك من خلال وعود بتخفيض ساعات العمل بهدف تحفيز المعلمين الى الاقتراع، كما تم تسجيل ضغط على الناخبين في بعلبك من خلال تدخل رئيسة المركز بعملية الاقتراع والضغط على الناخبين للتصويت للائحة "التوافق النقابي".

إلى ذلك، لم يرصد المراقبون أي حالة من شراء الاصوات، غير أنهم سجّلوا حالات حجز لبطاقات النقابة في كلّ من صيدا وطرابلس، من قبل اللائحتين. فقد سجل المراقبون أن مندوبي لائحة التوافق النقابي في صيدا يقومون بإعطاء البطاقة النقابية للناخب مع اللائحة، ويقوم الناخب بإعادة البطاقة الى المندوب بعد الاقتراع. وفي طرابلس سجل توزيع البطاقات مع اللوائح من قبل مندوبي لائحة نقابتي. كما رصدت الجمعية توزيع لوائح في محيط مراكز الاقتراع وداخل الأقلام. كذلك سُجّلت دعايات انتخابية للمرشح نعمة محفوض في مركزي بيروت وجونيه.

ولوحظ أنّه لم يتم التدقيق في هويات الداخلين في عدد من المراكز، كبعلبك وجونية مثلاً، حيث لم يتواجد عناصر قوى الأمن الداخلي في المركزين، في حين تواجد عناصر من القوى الأمنية في زحلة حتى الساعة العاشرة صباحاً فقط، ولم يتمّ التدقيق بهويات الداخلين إلى مراكز بيروت والنبطية.

في أعمال الفرز

بدأت عملية الفرز في جميع المراكز في تمام الساعة الخامسة مساءً مع إقفال صناديق الاقتراع، وقد رافق المراقبون ومندوبو المرشحين عملية فرز الاصوات.

وقد سجلت بعض الإشكالات في مركز زحلة أثناء عملية الفرز. كما رصد المراقبون حصول فوضى في مركز طرابلس خلال الفرز بسبب بعض الإشكالات بين المندوبين على خلفية كيفية فرز الأصوات.

في أداء مندوبي المرشحين

سجّل مراقبو الجمعية العديد من الملاحظات على أداء مندوبي المرشحين، حيث رُصِد العديد منهم وهم يقومون بتوزيع اللوائح داخل مراكز الاقتراع وداخل أقلام الاقتراع في بعض الاحيان كمركزي بعلبك/الهرمل وجونية، ما يشكّل مخالفة للقانون.

ورصد المراقبون أيضاً عدداً من المندوبين وهم يستقدمون مجموعات من الناخبين، وقد قامت الماكينات الانتخابية بمرافقتهم من مدخل المركز الى داخل الاقلام، مع الإشارة إلى حالات مرافقة المندوبين للناخبين منذ وصولهم الى المركز والدخول معهم الى قلم الاقتراع، حيث كانوا يقومون بإعطائهم التوجيهات للاقتراع، وقد حصل ذلك تحديداً من قبل لائحة نقابتي في طرابلس، لائحة "التوافق النقابي" في بعلبك،ومن قبل اللائحتين في بيروت.

يُذكر أنّ إشكالات عديدة حصلت أيضاً بسبب الاستنسابية في السماح بوجود مندوبين من غير أعضاء الهيئة الناخبة (أي المعلمين والمعلمات) لكلتا اللائحتين، علمًا أنّ هناك تضارب في المعلومات لجهة قانونية هذه الممارسة أو عدم قانونيتها، وقد سجّلت إشكالات في صيدا بعد منع مندوبي لائحة نقابتي من غير أعضاء النقابة من الدخول إلى المركز من قبل رئيس المركز في حين سمح لهم بالدخول في مراكز أخرى. و في غياب الإطار التنظيمي والتعليمات الإجرائية للانتخابات النقابية والتي يجب أن تضعها إما النقابة نفسها أو وزارة العمل، ، من المفترض أن يتم اعتماد المبدأ العام في الانتخابات العامة القائم على وجوب أن يكون المندوبون مسجلين ضمن قوائم الناخبين.

في أداء المنظمين من النقابة

لاحظ مراقبو الجمعية استعمال بعض ممثلي النقابة نفوذهم للتأثيرعلى الناخبين، وهو ما تمّ رصده خصوصاً في مراكز صيدا، وبعلبك وطرابلس.

وهنا، يهمّ الجمعية أن تؤكد أنّ المنظّمين يجب أن يكونوا من غير المرشحين وذلك من أجل ضمان شفافية العملية الانتخابية ونزاهتها.

في الملاحظات والتوصيات

إلى جانب كلّ ما سبق، تعيد الجمعية التذكير بتوصياتها السابقة المتعلقة بالنظام الانتخابي، علمًا أننا لم نلمس أي تغيير في ما يتعلق بالملاحظات والتوصيات التي وضعناها بتصرف النقابة لدى مراقبتنا للعملية الانتخابية في دوراتها السابقة. وتشدّد الجمعية في هذا السياق على أنّ النظام الاكثري التي تعتمده النقابة يؤدي الى هدر عدد كبير من الاصوات ولا يؤمن صحة التمثيل، في حين أنّ اعتماد النظام النسبي يسمح بتمثيل أفضل لعدد أكبر من الناخبين والمرشحين، علمًا أنّه لم يعاد النظر ابللإطار القانوني لانتخابات النقابة كما لم تؤخذ بالاعتبار أيّ من الإصلاحات التي تطالب بها الجمعية.

وبناءً على ما تقدم، فإنّ الجمعية توصي بما يلي:

- وضع إطار قانوني لتنظيم العملية الانتخابية مع الأخذ بالاعتبار جميع الإصلاحات الأساسية لضمان دقة التمثيل وشفافية العملية الانتخابية وحريتها ونزاهتها
- ضرورة تحديد مهلة لسحب الترشيحات.
- تشكيل هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية من غير المرشحين لعضويّة المجلس التنفيذي.
- اعتماد نظام التمثيل النسبي بدلا من نظام التمثيل الأكثري لتأمين تمثيل أدق وللمحافظة على حقوق مختلف الجهات في الجسم النقابي.
- اعتماد الكوتا النسائية (30% كحد ادنى) في الترشيح، خصوصًا أن معظم العاملين في حقل التعليم من النساء.
- التأكد من أنّ كافة أقلام الاقتراع مؤهلة لتسهيل مشاركة ذوي الحاجات الخاصة (يمكن مثلاً إجراء الانتخابات في باحة المدارس لا في الطوابق العليا).
- بناء قدرات هيئات القلم التابعة لوزارة العمل، تلافيا للمخالفات الناجمة عن عدم او سوء معرفة الاصول والقوانين المرعية.
- اعتماد لوائح موحّدة مطبوعة مسبقا من قبل الهيئة المنظمة تتضمّن كافّة اسماء المرشحين يستخدمها جميع الناخبين، الأمر الذي يحمي سرية الاقتراع.
- وضع أطر قانونية واضحة لكيفية الحصول على تصاريح المندوبين، وتحديد من يحق له أن يكون مندوبا عن المرشح، كما يجب ضبط توقيت إعطاء تصاريح المندوبين وألا يصار الباعطاء تصاريح خلال اليوم الانتخابي لما لذلك من اثر على تنظيم الانتخابات وضمان عدم التدخل من قبل المرشحين
-

وختاماً، تؤكد الجمعية أن التعاطي مع مراقبيها كان إيجابيًا بشكل عام ، وقد سُمح لهم بالدخول الى كافة المراكز. وهنا تشكر الجمعية النقابة على ثقتها ودعوتها لمراقبة الانتخابات منذ العام 2006، مؤكدة استمرارها في مراقبة كافة الاستحقاقات الانتخابية ولاسيما النقابية منها إرساءً لمبادئ ديمقراطية الانتخابات.

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات

بيروت في 10 تموز، 2017